جمهورية مصر العربية
حزب حقوق الإنسان و المواطنة
مكتب رئيس الحزب

حزب حقوق الإنسان والمواطنة

جلسة الحوار الوطني

المحاور الاتيه :

أولا : تفعيل فقه الأولويات .

ثانياً : دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حيث أنها النفق العابر الى نهضة إقتصادية إجتماعية .

ثالثاً : محاربة الجهل وتحديث التعليم والانفاق على البحث العلمي والصحة .

رابعاً : التوسع في الانتاج الصناعي بحل مشاكل مصانع القطاع الخاص والمتغيرة وتشغيل مصانع الاعمال العام كأحدى الطرق السريعة للانتاج .

خامساً : التوسع في الانتاج الزراعي من خلال الاراضي المستصلحة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الزراعة وازالة المعوقات التي تقف حجر عثرة امام المستثمرين في هذا المجال من شركات وأفراد .

سادساً : وضح حلول للحد من تزايد الدين العام الداخلي والخارجي وتزايد أعباؤه .

سابعاً : أزمة سد النهضة وكيفية تجنب آثار الملئ الثالث وحدود التنسيق المصري السوداني وجدوى الاستمرار في إتفاق المبادئ الموقع في الخرطوم ٢٠١٥ في ظل التعنت الاثيوبي وإصراره على الحل الاحادي .

ثامناً : دعم التوسع في الاقتصاد الاخضر والحد من الاقتصاد الاسود .

تاسعاً : تأسيس بيئة تشريعية جيدة توافق حاجة المجتمع تؤدي الى تيسير تنفيذ ما ينتهي اليه جلسات الحوار الوطني .

عاشراً : حقوق الانسان تحقق أعلى معدلاتها محلياً ودلياً بتنفيذ المحاور السابقة .

حادي عشر : وهناك محاور أخرى تم عمل دراسات لها " مرفقة " .

رئيس حزب الإنسان والمواطنة

(المستشار د / احمد جمال التهامي)

٢٠٢٢/٥/١٨

القاهرة الجديدة : التجمع الأول - الرحاب - ڤيلا ٩١ مجموعه ٦ - شارع طه حسين فاكس : ٠٢ / ٢٦٠٧٤٤٥٥ م: ٠١٢٢٢١١٣٩٣٤
بريد الإلكتروني : gamal-eltohamy@live.com

(2) قهر الآباء في قانون رؤية الصغار

خلافات زوجية مستمرة، عنف ومشادات كلامية قد يكون كلا الزوجين فيهم مُخطأ وتكون النتيجة في النهاية الطلاق، ووحدهم الأبناء من يدفعون ثمن ضريبة التفكك الأسري بعد الانفصال، حيث تكمن الطامة بعد الطلاق باستخدام كارت الأبناء وجعلهم ضحية لهذا الطلاق والعناد بين الأبوين. يبدأ كل منهما يكيد للآخر على طريقته الخاصة ، فهناك الكثير من الأمهات يحاولن الإنتقام من الآباء بحرمانهم من رؤية الأبناء أو الإمتناع عن تنفيذ رؤية الصغير، وتستمر المعاناة مع قانون الرؤية خاصة من جانب الآباء الذين حرمتهم طليقاتهم من رؤية أبنائهم، أو حتى العكس. فحسب آخر إحصاء هناك 7 ملايين طفل لا يرون آباءهم منذ سنوات، وإذا تم هذا يكون تحت حراسة الشرطة.

المادة 67 من قانون الأحوال الشخصية تنص على أنه يتم تنفيذ الحكم الصادر برؤية الصغير في أحد الاماكن التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية وذلك مالم يتفق الحاضن والصادر لصالحه الحكم على مكان أخر، ويشترط فى جميع الأحوال أن يتوفر فى المكان ما يشيع الطمأنينة فى نفس الصغير، ولاينفذ حكم الرؤية بالإجبار بأي حال من الاحوال. وتنص المادة 4 أيضا من قرار وزير العدل رقم 1087 على أنه فى حالة عدم اتفاق الحاضن على المكان الذى يتم فيه رؤية الصغير يكون للمحكمة حق الاختيار من الاماكن الخاصة بالرؤية وفقًا للحالة المعروضة عليها وبما يتناسب قدر الإمكان وظروف أطراف الخصومة مع مراعاة أن يكون المكان مصدر طمانينة للصغير ولا يحمل على أطراف الخصومة مشقة لاتحتمل. كما نصت المادة 5 من القرار على: "يجب ألا تقل مدة الرؤية عن 3 ساعات أسبوعيا فيما بين الساعة التاسعة صباحا والسابعة مساءً ويراعى قدر الإمكان أن يكون ذلك خلال العطلات الرسمية وبما لا يتعارض ومواعيد انتظام الصغير في دور التعليم".

لكن هناك العديد من الآباء يرفضون بعض البنود فى قانون الرؤية وطالبوا بإلغائها واستبدالها بما يسمى بالاستضافة حتى يتمكن الاب من الاختلاط بأطفاله يومين فى الاسبوع بدلا من رؤيته فقط 3 ساعات إذا تم التنفيذ. وتبقى النهاية مؤلمة وهي، أن هناك أطفالا لا يعرفون معنى كلمة "أسرة". لماذا يقيد القاضي الآب بأقل مدة لرؤية صغاره و هي 3 ساعات؟ لماذا لا يعطي الأب المدة القصوى و هي 10 ساعات ؟! لماذا لا يعطيه حق الإستضافة يومان بمنزله لكي يمارس أبوته و حنانه مع صغاره بعيداً عن أعين الناس في الشارع كالمُشردين ؟! على بعد كيلومترات من سيناء ، هناك كيان مُحتل صهيوني يُقدّر دور الأب في حياة أولاده بعد الإنفصال و يُعطي الأب و الأم كامل الحق في مشاركة الأبناء و رعايتهم مُناصفةً فيما بينهم. فكيف بحالنا ونحن أهل الدين و أهل الرحمة و التراحم ؟!. الجدير بالذكر أن قانون الرؤية الحالي به العديد من الثغرات تسمح للمُطلقة و الخالعة أن تتلاعب به ، فمنهن من يأتي في أخر نصف ساعة في جلسة الرؤية لإثبات الحضور فقط ومنهن من يغيب مرتين عن الرؤية ثم تأتي في الثالثة تفادياً لمُخالفة القانون و مطالبة الأب بإسقاط الحضانة. أهذا التلاعب بالصغير نكاية في الأب و غيظاً فيه عدل و رحمة ؟! أليس من حق الطفل أن يرى أهل والده ويتعرف عليهم ؟! هل 3 ساعات كافية للأب حتى يوجه صغيره ويتعرف على احتياجاته ؟!

المؤكد أن الأطفال يدفعون ثمن الخلافات الزوجية ويستخدمون كوقود لمشاكل الطلاق ويتعرضون لتجارب نفسية مريرة عند تنفيذ أحكام الرؤية فى مراكز الشباب. من أين يكتسب الولد صفات الرجولة إذا لم يتعايش مع أبيه يومان أو ثلاثة أسبوعياً ليرى مواقف الرجولة و يتعلم الصلابة من أبيه؟ ومن أين تكتسب الفتاة الأمن و الأمان إن لم تشعر بوجود أبيها في حياتها و أنه هناك قلب مفتوح لسماع مشاكلها تفضفض إليه قلقها مما تواجهه في الحياة ؟ يشير د. نبيل الزهار أستاذ

علم النفس إلى أهمية الاستضافة فى تكوين شخصية الطفل حيث يمثل الأب النموذج الذى يتوحد معه الطفل، حيث يؤدى عدم وجود الأب إلى توحد الطفل مع نموذج آخر يتم اختياره عشوائيا وقد يكون نموذجا سيئا مما قد ينتج عنه مشاكل متعددة مضيفا أن غياب الأب أمر خطير لذا تصبح الاستضافة هى الحل الامثل إذا كان الأب سويا وإذا كانت العلاقة بين الوالدين طيبة. أيضاً، هل الثلاثة ساعات بالشارع كافية لذلك؟ كيف نلزم أبا برؤية ابنه فى مركز شباب لمدة ثلاث ساعات وفى حضور مراقبين أو نمنع جدة أو عما أو عمة من رؤية الطفل وكيف نمنع الأب من الخروج مع إبنه للشارع أو حتى اصطحابه فى نزهة قصيرة؟!! فلا نحن زرعنا الأمن والأمان بالطفل ولا وصلنا رحم بالجدّ والجدّة. الجدير بالذكر أن القانون يعطي الحق للأب فقط برؤية أبناءه، وعلى الجدّ و الجدّة أن يرفعوا دعاوي رؤية مُستقلة و يعيشوا بين جدران المحاكم ليُمنّ عليهم برؤية أحفادهم. يقال باللغة العربية العامّية (أعزّمن الولد ، ولد الولد) ، أنحن رحمنا شيبة الجدّ والجدّة المُسنين المُتقاعدين الذين لا يقدروا على التحرك من بيوتهم لرؤية أحفادهم؟

المصيبة الأخرى تكمن عند وصول الطفل لسن الخامسة عشرة ووضعه فى موضع الاختيار بين أبيه وأمه وأيهما يفضل ويرغب فى العيش معه. هل من الإنسانية أن نسأل مراهقا فى الخامسة عشرة مثل هذا السؤال؟! هل من الطبيعي أن يقبل العيش مع أبيه بعد أن عاش 15 عاماً مع أمه شبه محروماً من أبيه لم يراه سوى 576 مرة بمقدار 1728 ساعة أي ما يعادل 72 يوم (شهران و نصف). طفل عاش بإجمالي شهرين و نصف متقطعين مع أبيه حتى وصل إلى سن الخامسة عشر! أهذا يُعقل؟ أهذا عدل؟!

وبناءاً عليه ، أرى أن الاستضافة هى الحل الأنسب للطفل لأن القانون الحالي يسمح للرؤية مدة 3 ساعات فى مركز شباب وطبعًا فى أغلب الحالات يكون صعب على الأب رؤية أطفاله سواء لاسباب صحية أو مادية او حتى أسباب متعلقة بالعمل، لذلك يجب إعلاء مصلحة الطفل من خلال استضافة الطفل يومين في الاسبوع وأن تكون هناك مناصفة بين الأب والأم فى العطلات الرسمية، وأهم نقطة هي ربط النفقة بالرؤية فى مشروع القانون ففى حالة عدم دفع الزوج النفقة فليس له الحق فى الاستضافة، و يجب وضع ضوابط أخرى كنوع من انواع الحماية من خطف الابناء، فعلى سبيل المثال منع سفر الطفل أو حالة تعاطي الزوج للمخدرات أو المعيشة فى مكان غير آمن طبعا بعد إثبات التحريات لذلك. ولذلك، يلتمس الآباء المُتضررين عدالة و رحمة و أبوة فخامة الرئيس بضرورة توجيه اللجنة التشريعية بمجلس النواب لإستكمال مُناقشة مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية خاصة بعدما تعطل بعد الفصل التشريعي الأول نظرا لوجود خلافات وتعارض في وجهات النظر. هنالك مطالب لآباء مصر كالآتي:

- الرعاية المُشتركة بين الآباء والأمهات كما تفعل الدول الغربية
- تطبيق مبدأ الإستضافة للأب ومُناصفة الأجازات الرسمية بين الآباء والأمهات
- تخفيض سن الحضانة للولد لسن 7 سنوات و للفتاة لسن 9 سنوات كما كان معهوداً عليه قديما و طبقاً للشريعة
- جعل الأب في المرتبة الثانية في الحضانة بعد الأم في حالة سقوط الحضانة عن الأم بالزواج
- إشتراك الأب مع الأم في الولاية التعليمية على الصغير لتحديد الأنسب للطفل في حالة الإنفاق على الصغير

(3) رؤية للمساهمه فى خفض معدلات الطلاق والآثار الناجمه عنها فى المجتمع المصرى

تعتبر الأسرة عماد المجتمع ولبنته الأولى ونواة إستقراره وتوازنه وأى خلل بها ينعكس على المجتمع ككل والأسرة السوية هى أساس الحياة الاجتماعية السوية وهى أساس المجتمع المتكامل الذى نسعى لبنائه فى الجمهورية الجديدة , وكما أن المجتمع ليس الا مجموعة من الأسر فإنه اذا صلحت الأسرة صلح المجتمع , والسبيل الأول لتكوين الأسرة هو الزواج الذى يعد فى حكم القرآن الكريم ليس وسيلة لحفظ النوع الإنسانى فقط بل هو فوق ذلك وسيلة للإطمئنان النفسى والهدوء القلبى والسكن الوجدانى .

وبالنظر الى الزواج فإنه يفرض على الزوجين أداء أدوار عديدة نتيجة الحياة الأسرية والعلاقة الزوجية وما يصاحبها من واجبات والتزامات بين الطرفين , وكلما كان هناك وضوح فى أداء الأدوار بين الزوجين وإتفاق فى توقعات كلاً منهما بالنسبة للطرف الأخر كلما ساعد ذلك على إستقرار الأسرة .

ومن الجدير بالذكر أن لمواجهة التصدعات المستقبلية فى العلاقات الزوجية ولدرء أى إضطراب ينشأ نتيجة تعارض الدور المنوط بكل من الزوجين كان لابد من الوقاية ممثلة فى تأهيل كلا الزوجين وتعويدهم على مسئولية الزواج وتبعاته ومعرفة الحقوق والواجبات وإكسابهم قيم الحب والتعاطف والتعاون وكل ذلك للإسهام فى ديمومة الحياة الأسرية , حيث أن الشاب والفتاة يدخلان الحياة الزوجية وهما يحملان مجموعة من التصورات حول شريك الحياة وطريقة تعامل كلاً منهما مع الأخر وهذه التصورات تتشكل عبر فترة طويلة من خلال ما يشاهده كل منهما وما يسمعه من نصائح ومعلومات حول الحياة الزوجية من أسرة التوجيه لكل منهما .

إلا أنه فى الوقت الحاضر تعانى مجتمعات كثيرة من إرتفاع نسب الطلاق بشكل مخيف ومثير للقلق ومنها مصر , حيث بلغ عدد إشهادات الطلاق خلال عام 2017م بجمهورية مصر العربية نحو 198 الف حالة بزيادة قدرها 57 ألف حالة مقارنة بما تم تسجيله عام 2009م , أى زيادة قدرها 40,2% بمتوسط نمو سنوى 4,3% , وذلك لا يتضمن أحكام الطلاق الصادرة عن المحاكم والتى بلغت 9364 حكم عام 2017م , وتعد الزيادة فى حالات الطلاق أكبر من الزيادة المناظرة فى حالات الزواج والتى وصلت الى 20,2% , كما أشارت الإحصاءات الى أن 84% من حالات الطلاق طلاق بائن بينونة صغرى مقابل 11% طلاق رجعى , 2% طلاق بائن بينونة كبرى , والتى تنتشر بقوة فى الحضر وتأخذ إتجاهاً تصاعدياً مقارنة بالطلاق فى الريف , كما تأتى ثلثى حالات الطلاق خلال السنة الأولى للزواج والثلث خلال السنة الثانية , كما أن نصف هذه الحالات وقعت لسيدات لم يلتحقن بالتعليم , وتتركز حالات الطلاق فى الفئة العمرية من 20 الى 34 سنه بنسبة 55% من حالات الطلاق فى عام 2017م , وأكدت الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن أن ما يقارب من 40% من الزيجات إنتهت بالطلاق فى السنوات الخمس الأولى ويعد هذا مؤشراً على أهمية وخطورة السنوات الخمس الأولى من الزواج وأكدت على ضرورة الاهتمام بحاجات الأزواج فى البرامج الزواجية المهنية قبل الزواج , وضرورة إخضاع الخاطبين لبرامج إرشادية قبل الزواج لأهميتها .

وهذا التزايد ينذر بخطر يهدد لبنة المجتمع حيث أن أثاره تطال الأباء والأبناء وشبكة العلاقات الاجتماعية كاملة وحيث أن ظاهرة الطلاق ظاهرة عالمية إذ تعانى المجتمعات العربية والغربية من إرتفاع ملحوظ فى نسب الطلاق , لذا بادرت كثير من الدول فى تقديم برامج إرشادية تساعد الشركاء المقبلين على الزواج , وهذا ما يؤكد أهمية الإعداد والتثقيف الزواجى فى مرحلة ما قبل الزواج حيث ثبت أهمية برامج تعليم الحياة الأسرية وفهم الحياة الزوجية والتعرف على جوانبها المختلفة ومقوماتها وزيادة معارف ومهارات الشباب المقبل على الزواج لتوعيتهم بطبيعة المشكلات التى قد تواجه أسرهم مستقبلاً وكيفية التعامل معها .

وبسبب إرتفاع وتزايد وتيرة حالات الطلاق فى المجتمع المصرى وإزاء هذا الواقع المخيف الذى يظهر أن المشكلة متفاقمة وتنذر بمزيد من التفكك الاجتماعى وما يعقب ذلك من أثار إجتماعية وقانونية تمس الأبناء والأزواج والزوجات بل وتدمر وتمس المجتمع ككل , وتتسبب فى مزيد من العنف والإنحراف السلوكى للأجيال القادمة , وتنشر فكرة عدم إحترام مفهوم الزواج عند البعض والخوف من التجربة عند البعض الأخر خوفاً من تكرار الخبرات السابقة , ومن هنا قد توجهت أنظار الدولة المصرية وأولت إهتمامها بضرورة إطلاق مبادرة قومية تدعمها وترعاها أجهزة الدولة لتأهيل الشباب المقبل على الزواج وهى المبادرة القومية (مودة) لتأهيل الشباب وإعدادهم للزواج وذلك لتقديم برنامج تأهيلى إرشادى وتوعوى يتم تنفيذه من خلال دورة تدريبية يتم تقديمها لشباب الجامعات, وفى ضوء ما سبق وإنطلاقاً مما تتعرض له الأسرة المصرية وما تواجهه من مشكلات وتحديات تهدد استمرار فاعليتها وتكاد تعصف بدورها ما جعل من قضايا حماية الأسرة والمحافظة على تماسكها فى مقدمة الأولويات التنموية فى أغلب دول العالم ومنها مصر من خلال تركيزها على الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصرى تحقيقاً للبعد الاجتماعى لرؤية مصر 2030 وذلك يعد مطلب هام عند بناء الجمهورية الجديدة .

وفى ضوء العرض السابق نوصى بالأتى لخفض مُعدلات الطلاق:

1 - إقامة الندوات والدورات التدريبية المتخصصة للشباب الجامعى بالاستعانة بالمتخصصين ومنهم مجال إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة كونهم متخصصين فى مجال العلاقات الأسرية والإرشاد الأسرى لتنمية الوعى بكافة أبعاد الثقافة الأسرية على كافة الأصعدة , والمساعدة على تعزيز المهارات الإدارية والحياتية والشخصية لديهم والتى تتطلبها الحياة الأسرية عند تأسيسها بصورة سليمة ودعم هذه الفكرة من خلال كافة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية .

2 - إعداد وبناء المزيد من البرامج الإرشادية من قبل المتخصصين فى كافة المجالات المعنية والتى تساهم فى مواجهة الخلل المجتمعى وإعادة بناء وتعديل النسق القيمى لدى الشباب والذى تأثر بتيارات الثقافة الغربية خلال السنوات الأخيرة وإنعكس على القيم المجتمعية ومدى التمسك بها ودعم أجهزة الدولة لهذه البرامج ضماناً لتفعيلها والاستفادة منها .

3 - تبنى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية التى لم تشارك فى المبادرة القومية "مودة" حتى الأن إستراتيجية واضحة تعمل بها على تدارك الوضع واللحاق بركب الجامعات التى شاركت فى المبادرة وتسهم من خلالها فى تنمية الوعى بأبعاد الثقافة الأسرية لدى طلابها ومساعدتهم فى بناء رؤية واضحة لحياتهم المستقبلية على أسس سليمة .

4 - التوسع فى الدراسات الى فئات وشرائح أخرى من الشباب خصوصاً الذين يواجهون مشكلات أسرية فعلية بعد الزواج والذين تعرضوا للعنف بكافة صوره أو الطلاق المبكر والحرمان من الأبناء أو من وصلوا الى ساحات القضاء , وذلك من خلال العمل على طرح المزيد من المبادرات القومية للوصول الى حلول جذرية للمشكلات التى يواجهها كافة الفئات , وضرورة تضافر كافة مؤسسات الدولة فى ذلك .

5 - ضرورة وضع استراتيجيات وخطط مستقبلية تضمن اجراء تطورات بصورة تضمن احتواء مناهج الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة على بعض العلوم الاجتماعية التى تسهم فى ترسيخ مفاهيم وقيم الأسرة والحياة الأسرية ومقومات الأسرة الناجحة وأسس التنشئة السليمة للأبناء .

6 - حث الجهات المعنية على بث محتويات هادفة لتثقيف الشباب بدءً من سن المراهقة واستمراراً لما بعد التخرج وإنهاء الدراسة الجامعية , تبرز أهمية الاستقرار والكيان الأسرى والعمل على الحفاظ عليه وتعلى القيم الروحية والدينية والإنسانية لديهم وأهمية ودور الوالدين فى غرس وتنمية تلك القيم لديهم , ووضع ضوابط حاكمه لذلك .

7 - الاهتمام بتوعية الأسرة ومخاطبة الأباء والأمهات وحث الأبناء فى مختلف الفئات العمرية على أهمية القيم الاجتماعية والدينية وأثرها على الكيان الأسرى وترسيخ مفهوم العائلة ودعم المفاهيم الإيجابية , وذلك عن طريق عقد الندوات التثقيفية

من خلال كافة الجهات المعنية ودور العبادة ومن خلال كافة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية والمنصات الإلكترونية وفعاليات الأنشطة المجتمعية والمبادرات واللقاءات التى ترعاها الدولة.

8 - ضرورة إجراء تعديلات تشريعية وقانونية شاملة تضمن بعض الإجراءات الوقائية لتفادى المشكلات الأسرية التى تظهر فى بداية الحياة الزوجية وعلى رأس تلك المقترحات :

- أن تكون البرامج المؤهلة للشباب والمعدة لإكسابهم الوعى اللازم لتأثيث حياتهم المستقبلية والتى تطرح من المبادرات الحكومية المختلفة مثل مبادرة مودة القومية إلزامية من جانب الدولة تطبق فى كافة الجامعات لما لها من أهمية بالغة وأثر بالغ فى تنمية الوعى لدى المستفيدين منها .
- ضرورة تفعيل آليات تضمن تطبيق الفحص الطبى قبل الزواج وذلك تفادياً للمشكلات التى قد تظهر بعد الزواج وما يترتب عليها من تبعات صحية واجتماعية , ودرءً للصدع الأسرى والسعى نحو أجيال قوية متماسكة صحياً ونفسياً واجتماعياً تسهم فى بناء الجمهورية الجديدة .

(4) تعزيز المهارات القيادية للمرأة العاملة لتمكينها إقتصادياً واجتماعياً ومهنياً

احتلت قضايا المرأة ومشاركتها التنموية ركنا أساسياً في المواثيق والمؤتمرات الدولية بداية من النصف الأخير من القرن العشرين حتى الآن والتي تستهدف تمكين المرأة وتعظيم مشاركتها في عملية التنمية في شتى المجالات تلك التنمية التي تستند في أي مجتمع على العنصر البشري وطاقاته الفعالة , ولما كانت المرأة تعد من أهم المداخل للتنمية حيث تمثل ثروة بشرية قومية لا يستهان بها، فان تمكينها يعد من أهم المتطلبات الأساسية لتنمية المجتمعات , ففي عصر التقدم العلمي واقتصاد المعرفة أصبح تمكين المرأة ضرورة ملحة وشرطاً جوهرياً لترسيخ العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن والاستقرار ، غير ان هذا الموضوع مازالت تعرقله عقبات وتحديات جمة في العالم اجمالاً وفي الدول العربية على وجه الخصوص , وعلى الرغم من ذلك أولت القيادة السياسية إهتمام بالغ بالمرأة المصرية وأعطتها العديد من الفرص فى كافة المجالات والمواقع .

كما أكدت مؤتمرات التنمية المختلفة على حق المرأة في المشاركة الفعالة في الحوار والمناقشة، والتحليل للظروف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية المؤثرة في قدراتها ومكانتها إضافة إلى حقها في المشاركة في صنع القرارات الخاصة بها وبأسرتها، وحقها في التوعية والتدريب، لتصبح عاملاً فاعلاً في المجتمع بهدف تحقيق العدل والمساواة بمفهومها الشامل وعلى المستويات كافة .

فاندماج المرأة في النشاط الإقتصادي والاجتماعي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الإقتصادية، منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل، كذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي ، مما يؤدي للوصول على معدلات النمو الإقتصادي المستهدفة ، ورفع القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وتخفيض معدلات البطالة. كما تعتبر المشاركة الإقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة التى تستهدفها الدولة المصرية فى بناء الجمهورية الجديدة .

وتمكين المرأة عملية مركبة، تعني بإيجاد الخبرات والإمكانات المادية والفنية التي لا توفرها التنشئة الاجتماعية للمرأة ، إلى جانب خلق تصورات ذاتية للمرأة عن نفسها تنطوي على الثقة وشجاعة اتخاذ القرار، والرأي الصائب ، فضلاً عن تغير النظرة التمييزية للمجتمع ضدها , والحصول على فرصة عادلة ومنصفة إجتماعياً ومهنياً وإقتصادياً , فالتمكين يهدف الى استخدام السياسيات العامة والاجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية والإقتصادية أو غيرها وصولاً الى مشاركتهن في صنع القرارات التي لها تأثير مباشر على المجتمع ومؤسساته المختلفة .

وحتى نكون منصفين من الهام العمل على دعم وتمكين المرأة التى تمتلك العديد من المهارات والقدرات التى تؤهلها لخدمة وتنمية الدولة وصقل هذه المهارات واستغلالها , واتفاقاً مع النظريات السلوكية التي ترى أن القادة العظام يتم صناعتهم خطوة بخطوة من خلال عمليات متواصلة تدعم إمكانياتهم وتصقلها، فإن معظم الدراسات أكدت على أن السمات الخاصة بالمرأة القيادية لا تكفي وحدها في تفعيل أدوارها بقدر ما يجب أن تساعد البيئات المحيطة على ذلك فالسياق الاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في تدعيم شروط تمكين المرأة وإتاحة الشروط اللازمة لإبداعاتها سواء من خلال أدوارها القيادية أو أدوارها العادية .

واتفقت الغالبية العظمي من القياديات على أن توافر المهارات التحليلية والقدرة على اتخاذ القرارات والذكاء الاجتماعي والعاطفي ومهارات التأثير في الآخرين ومهارات الإصغاء وإدارة الخلافات والمهام المتعددة والتوازن بين الحياة والعمل والمهارات التفاوضية وحل المشكلات والتحدث أمام الجمهور والقدرة على اتخاذ المبادرات كلها مهارات مطلوبة من أجل الوصول إلى مناصب قيادية تدعم فكرة التمكين التى ننادى بها ونثرى فرصة المرأة فى ذلك .

ولذلك فإن الجهود المبذولة بخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية علي المستوي القومي والتى نسعى لها فى بناء الجمهورية الجديدة لن تجني ثمارها الا اذا توافر للمرأة العاملة المهارات التي تحدث التوازن بين الادوار المختلفة لها بما يحقق اقصي درجة من الكفاءة في ظل متغيرات العصر المتلاحقة كما أن هناك حاجة حقيقية لتنمية المهارات القيادية والتفكير الإبداعي للمرأة العاملة بشكل عام , والمرأة التى نسعى لتمكينها ودعمها لتحقيق دور فاعل فى المجتمع بشكل خاص حيث أن الأفكار المتميزة تنبثق من الأفراد الذين طوروا بالفعل من أنفسهم أو سعوا الى ذلك وحرصوا على ترسيخ قواعد معرفية واسعة لأنفسهم ، ومن أولئك المتحمسين لتطوير الأساليب نحو الإنتاج والإبداع والتنمية , والجمهورية الجديدة التى نسعى ونعمل لبنائها فى أشد الحاجة الى تلك النماذج التى ستقوم على أكتافهم .

وتشير العديد من الدراسات الى أن مهارات القيادة الايداعية متنوعة ومنها على سبيل المثال مهارات إدارة الذات ، مهارات التحفيز وإدارة المجموعة وإدارة فرق العمل ، مهارات التفكير الإبداعى فى حل المشكلات ، مهارة التواصل الاجتماعى , مهارات استشراف المستقبل .

وفي ضوء ما سبق وما يفرضه العصر من مستحدثات وعواقب وصعاب تفرضها الحياة علي المرأة العاملة نجدها في أمس الحاجة لامتلاك بعض المهارات التي تعينها علي مواكبة مستحدثات العصر والتنمية والتصدي لعوائق الحياة وصعابها , وفي ضوء مؤشرات التنمية فى الدولة المصرية والتي تظهر اهتمام القيادة السياسية بتمكين المرأة من خلال إتاحة الفرصة العادلة والمنصفة للنساء لشغل المناصب القيادية والحصول على النسبة الكافية من المقاعد فى الأجهزة التشريعية والوزارات والهيئات القضائية المختلفة , ولما تطمح الدولة أن تحققه من أهداف فى بناء الجمهورية الجديدة , فنجد أهمية وضرورة اكتساب المرأة وبصفة خاصة العاملة المهارات القيادية التي تساعد في تمكينها اقتصادياً واجتماعياً ومهنياً , ومنها :

- مهارة التفكير الابداعي في حل المشكلات .
- مهارة استشراف المستقبل .
- مهارات ادارة الأولويات وتطوير الذات .
- مهارة ادارة التفاوض .
- مهارة ادارة التغيير وبناء وتحفيز فرق العمل .
- مهارة ادارة الاولويات .
- مهارات إدارة الأزمات والانفعالات والصراع .
- مهارات العمل تحت الضغوط .

فى ضوء العرض السابق نوصى بما يلى لتعزيز المهارات القيادية للمرأة:

1 - إعداد وتنفيذ ورش عمل تستهدف النساء العاملات من الموظفات فى كافة القطاعات في جميع التخصصات المهنية لتوعيتها بأساليب تمكينها اقتصادياً واجتماعياً ومهنياً, وضرورة تضافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص فى توفير البرامج التدريبية بكل مكوناتها وعلى اختلاف مستوياتها بما يكفل دعم قدرات المرأة العاملة ومهارات القيادة الابداعية لديها.

2 - إتاحة الفرصة لعقد ندوات تثقيفية ودورات تدريبية لرفع كفاءة النساء وتنمية كافة مهارات القيادة الإبداعية لديهن وإستغلالها على كافة الأصعدة وذلك بعقد بروتوكلات تعاون وشراكة مع الجهات المختلفة للاستعانة بالمتخصصين فى تقديم وطرح محتوى يسهم فى تعزيز مهارات القيادة الإبداعية ويستهدف الفتيات فى المدارس والجامعات والنساء العاملات فى مقرات عملهن والنساء الغير عاملات فى النوادى والأماكن الترفيهيه وغيرها .

3 - إعداد المزيد من الدراسات والبحوث التى تهدف الى دراسة احتياجات ومتطلبات المرأة العاملة حيث تلعب دوراً مهماً داخل المجتمع وضرورة حل مشاكلها وتطوير أوضاعها الاجتماعية والإقتصادية والثقافية خاصة فى ظل المتغيرات التى تمر بها المجتمعات وما ينجم عنها من تحديات تواجه المرأة العاملة .

4 - تركيز أهداف العملية التربوية وخاصة المناهج في الجامعات على مهارات القيادة الابداعية لدى الطلبة وخاصة الطالبات وبناء شخصيتهن العلمية وتأكيد القيم الخلقية والدوافع الإيجابية وتعليمهن كيفية مواجهة المواقف وتدريبهن على كيفية تشخيص المشكلات واستخدام أساليب علمية موضوعية لحلها , والعمل على إدراج مفاهيم وأهداف تنمية مهارات القيادة الإبداعية ضمن المناهج التعليمية بالمراحل المختلفة والسعى لتعزيز تلك المهارات لدى النشئ والكشف عن الموهوبين والمتميزين والشخصيات القيادية وتقديم الدعم الكافى لتعزيز ما يمتلكونه من مهارات وقدرات وصقلها .

5 - تسليط الأضواء على التجارب الناجحة للقيادات النسوية الموجودة حالياً في المواقع المختلفة وإبرازها في المجتمع باعتبارها نماذج متميزة ورائدة تؤكد كفاءة المرأة ونجاحها في مختلف المجالات بغية تعزيز ثقة النساء بأنفسهن وبقدراتهن وإمكانياتهن وإثارة الطموح لديهن في الوصول إلى هذه المواقع , وطرح نماذج واقعية من القياديات من النساء اللاتى تقلدن مناصب قيادية فى المواقع المختلفة وكان لهن بصمة ناجحة ودور بارز فى التنمية المجتمعية على كافة المستويات وإبراز دور المرأة فى عملية التنمية والإقتداء بالتجارب الناجحة فى إفساح الطريق للمرأة .

6 - وضع استراتيجيات قابلة للتطبيق على أرض الواقع تساعد على تهيئة بيئة العمل وتدعم تمكين المرأة على كافة الأصعدة والعمل على تدريبها على الاساليب الحديثة في مجال صنع وإتخاذ القرار وآليات تنفيذها.

7 - العمل على تنمية الكفاءات الشابة من السيدات وتشجيعها وإتاحة الفرص المنصفة لهن ممن يتوسم بهن إمكانية احتلالهن للمناصب القيادية مستقبلاً وإفساح المجال أمامهن لإبراز طاقاتهن ومواهبهن والعمل على صقل تلك القدرات ليكونن قادرات على ممارسة مهامهن بكفاءة مستقبلاً بتوفير برامج تدعم وتنمى تلك المهارات وتعززها .

8 - التأكيد على أهمية توفر المؤهل الأكاديمي العالي للقيادات الإدارية إلى جانب توفر الخبرة والممارسة العملية التي تصقل وتطور المهارات السلوكية وتبلورها وتعطيها القدرة على مجابهة الصعوبات والمشكلات التي تعترض العمل وتساعدها في التعامل مع المرؤوسين والقياديين.

(5) مّخلفات البناء و الهدم – الكنز الغائب عن المشهد

مهما حاولت تفادى رؤيتها، فلن تسلم عيناك منها. تلك الجبال المتراكمة من الأتربة ونواتج الحفر أو الهدم وبقايا الخرسانة والطوب «المكسر»، تتراص على جوانب الطرق السريعة، أو حتى على «نواصى» الأرصفة فى الأحياء السكنية، وبطبيعة الحال، اختلط بها بعض قمامة المنازل، لتجد نفسك محاصرا بمشهد مشوه، ومؤذ بصريا وصحيا بامتياز، وتتساءل: لماذا أضحت شوارعنا "تحت الأنقاض"! وفقا لآخر تقرير لـ «حالة البيئة» الصادر عن وزارة البيئة ، فإن مخلفات الهدم والإنشاءات تقدر سنويا بأربعة ملايين ونصف مليون طن، لا يخضع أى منها لإعادة التدوير، وبالتالى يفترض التعامل معها بالدفن فى المقالب المخصصة لذلك، إلا أنه نادرا ما يتم الالتزام من قبل المقاولين بهذا المسلك، ويقومون بالمخالفة للقانون بإلقائها « خلسة» فى أى أرض فضاء، أو على الطرق السريعة. الجدير بالذكر أن نسب تولّد مّخلفات البناء الهدم ستتضاعف عالمياً بحلول عام 2025 حسب أخر تقرير صادر من البنك الدولي.

للأسف، لا توجد جهة واحدة مسئولة عن التعامل مع مخلفات الهدم والبناء، فتلك الموجودة على الطرق السريعة، تقع تحت مسئولية الهيئة العامة للنقل والطرق والكباري (وزارة النقل)، أما التى تقع فى نطاق المدن الجديدة فهى تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (وزارة الاسكان)، بينما تلك التى تتراكم داخل الأحياء تابعة للمحافظة المختصة وتحديدا هيئة النظافة، وتكون للحى المختص سلطة توقيف السيارات التى تلقى بالمخلفات فى غير المكان المخصص، وتوقيع العقوبة اللازمة. عانت مصر من قانون البيئة المليء بالثغرات سواء قانون 106 لعام 1976 أو قانون 4 لسنة 1994 أو قانون رقم 9 لسنة 2009 ، حيث أن كلها لم تحث على إعادة تدوير المّخلفات أو معالجتها أو تحديد آلية واضحة للتخلص الآمن منها. علينا أن نعترف بتفاقم المشكلة فى الآونة الاخيرة، خاصة مع الخطوات الحثيثة فى القضاء على مخالفات البناء وإزالة عدد كبير منها، وفاقم المشكلة قيام بعض المقاولين بالتخلص من تلك المخلفات فى المقالب المخصصة لدفن المخلفات البلدية، وهو ما يعنى استهلاك المقلب بالكامل بمخلفات الهدم نظرا لحجمها الكبير وضخامتها.

إن مخلفات قطاع التشييد والبناء فى مصر تقدر بحوالى 60 %من إجمالى المخلفات المجمعة، وتتعدد أنواع ومصادر هذه المخلفات منها: مخلفات عمليات التشييد الجديدة متمثلة فى نواتج الحفر وكسر الطوب والخرسانة وفائض الركام والحديد وبعض الأخشاب، ومخلفات المنشآت القائمة، من الخرسانات والأبواب والشبابيك والأدوات الصحية والسيراميك وألواح الجبس والمواسير وكابلات وأسلاك الكهرباء، ومخلفات مصانع الأسمنت والحديد و الطوب والمواسير وكل ما يستخدم فى البناء، وهناك أيضا مخلفات المحاجر، وكل ما سبق يعتبر ثروة مهدرة لم يحسن استغلالها حتى الان، خاصة المخلفات الناتجة عن محاجر الرخام والجرانيت. وبينما توجد مواد يمكن إعادة استخدامها مباشرة مثل المعادن والأخشاب، توجد مواد تستخدم بعد المعالجة مثل الركام والطوب. كان مركز بحوث الإسكان والبناء قد عمل طويلا على ملف إعادة تدوير مخلفات الهدم ، فإنهم بالتعاون مع وزارة البيئة والهيئة العامة للمواصفات والجودة وغيرهما، نظموا 42 ورشة عمل تم الخروج منها بتوصيات على رأسها ضرورة تحديد كود مواصفات المواد الناتجة عن إعادة التدوير، لكن المشكلة التى تواجههم هى غياب الاحصاءات الدقيقة لحجم تلك المخلفات، لافتة إلى أن أوروبا ودول الخليج كلها تعيد تدوير تلك المخلفات، للتخلص من آثارها البيئية الضارة فضلا عن التلوث البصرى والصحى الذى يؤثر على الجهاز التنفسى بسبب استنشاق الأتربة والركام المتراكم، قد تؤدى تلك المخلفات مع الوقت الى تغيير طبيعة التربة وإضعافها فتتسبب فى الهبوط الأرضى.

فى نهاية عام 2015 ، كانت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتعاون مع المركز القومى لبحوث الإسكان والبناء قد أعلنت عن مناقصة لإقامة مصنع لتدوير مخلفات الهدم والبناء بالقاهرة الجديدة، بهدف توفير مواد البناء مثل الطوب الأسمنتى المصمت، والمفرغ، وبردورات الحوائط الفاصلة للطرق «نيو جرسى»، وحوائط الحماية الأمنية، والإنترلوك (بلاط الارصفة)، بأسعار تنافسية. وأعلن د.خالد فهمي -وزير البيئة الأسبق- أن مصر تحتاج لما يقرب من 18 مصنعًا لإعادة تدوير مخلفات البناء والهدم باستثمارات تصل إلى نحو 660 مليون جنيه في ذلك الوقت. حتى الان لا يوجد أى مشروع قائم أو قيد التنفيذ فيما يتعلق بإعادة تدوير مخلفات الهدم والبناء، وإنما جار إعداد الدراسات اللازمة وكراسات التعاقد، لاستغلال تلك المخلفات بحيث تتم إقامة محطات تدوير مع شركات متخصصة. الجدير بالذكر أنه هناك تجربة وليدة لم تستمر مع شركة المقاولين العرب على عينات صغيرة منذ نحو سبع سنوات. فى عام 2015 ، وبالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية ، تم إنشاء مصنع بمنطقة السادس من أكتوبر(الأمل 5) ، يستقبل حوالى 600 طن يوميا فى الوردية الواحدة، لإنتاج حوالى 500 طن مواد صالحة يمكن استخدامها فى منتجات أخرى أسمنتية مثل البردورات و النيوجيرسى و مواد الطبقات المفككة للرصف المرن، ليتبقى حوالى 100 طن يتم دفنها بطريقة آمنة. ولكن للأسف ، المصنع توقف لأسباب تنظيمية لم يتم الإفصاح عنها.

كل المواد يمكن أن تكون لها قيمة مضافة لتشجيع الاستثمار فيها، ولذلك كل دول العالم تعتبرها ثروة. وقد وجدنا أن المخلفات الرئيسية الثلاثة هى الخرسانة والطوب بنوعيه الأسمنتى أو الأحمر (طفلى أو محروق)، والبلاط بأنواعه. كل نوع له اكثر من استخدام، فقد تكون بديلة للمواد الاسمنتية، وبإضافة الجير لها يمكن التوفير فى استخدام الاسمنت، ومعروف أن صناعته ملوثة للبيئة، كما أن التكلفة ستكون اقل. كذلك من الممكن أن تستخدم النواتج فى تصنيع بعض أنواع الخرسانة، مثل ما يعرف بالنيوجيرسى وهى الحواجز الخرسانية التى يتم وضعها على جانبى الطرق، وبذلك نقلل من استخدام المواد الطبيعية، أو فى عمل بردورات «الحواجز الأمنية»، أو طوب للأرصفة، ومن الممكن أيضا أن يدخل ناتج إعادة التدوير للخرسانة والبلاط كبديل للمادة الناعمة فى أسفلت الطرق. يمكن تدوير اكثر من 90% من مخلفات الهدم والبناء من خرسانة وبلاط وسيراميك وطوب، وأبسط شيء أن تدخل كبديل للركام والزلط المستخدم فى صناعة الخرسانة والطوب، حيث أن ألمانيا على سبيل المثال لا تترك شيئا من مخلفات الهدم والانشاءات دون إعادة استخدام. أما عن عنصر الجدوى الإقتصادية فهو متوافر، فتلك المخلفات متوافرة وبكميات كبيرة وبلا سعر، ثانيا: هناك دراسات تطبيقية ستوفر على المستثمر الكثير من الوقت، ويمكنه الاستعانة بها، ومعرفة كل التفاصيل الفنية المطلوبة من أنواع الكسارات، وطبيعة كل منتج من كل كسارة، لكن على الدولة أن تساعده من جانب آخر، حتى يكون هناك طلب على منتجه، بمعنى أن تمنح المقاول الذى يورد منتجات مصنعة من مخلفات معاد تدويرها تخفيضات ضريبية، أو أن تلزم الشركات بتوريد منتجات من مخلفات هدم فى المجالات السابق ذكرها (بردوروات.. بلاط رصيف.. حواجز طرق..)، وبالتالى ستقوم بالبحث عمن يصنعها، ومع الوقت ستتصاعد المنافسة فى تطوير هذه المنتجات، وتقوم صناعة متكاملة مبنية على إعادة تدوير هذا النوع من المخلفات، وسيكون لها سعر بدلا من أن ننفق مالا للتخلص منها.

في عهد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ، تم إحلال قوانين البيئة القديمة و إستبدالها بقانون 202 الصادر في أكتوبر 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار دولة رئيس الوزراء د. مُصطفى مدبولي رقم 782 في فبراير 2022 ، وذلك لتفادي ثغرات القوانين السابقة. تضمن القانون 202 لسنة 2020 فى تنظيم إدارة المخلفات، أربع مواد فى الفصل الثالث (الباب الرابع) تتعلق بإدارة مخلفات الهدم، ونصت على أن تقوم الجهة الإدارية المختصة (المحافظة أو هيئة المجتمعات

العمرانية وفقا لموقع المخلفات) بتوفير الأماكن المخصصة للمعالجة و التدوير والتخلص النهائى منها، وسيكون هناك أشخاص مرخص لهم إدارة عمليات النقل والتدوير والتخلص الآمن فى المواقع المخصصة لذلك، ولن تمنح الجهة الإدارية ترخيصا للهدم أو البناء إلا إذا قدم طالب الترخيص ما يفيد تعاقده مع شخص مرخص له من جهاز إدارة المخلفات بتداول مخلفات الهدم. من ناحية أخرى يلزم القانون جهاز إدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة بالاشتراك مع الجهات الإدارية بتحفيز المشروعات الخاصة بإعادة تدوير ومعالجة مخالفات الهدم، ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه كل من ألقى أو تخلص من المخلفات غير الخطرة (بما فيها الهدم والبناء) فى غير المواقع المخصصة لها، أو قام بتسليمها الى شخص غير مرخص له بتداولها، ويلزم بالتخلص منها على نفقته الخاصة بشكل سليم.

وبناءاً على ما سبق ذكره ، هناك العديد من الخطوات التي يّأمل دراستها بتوجيهات رئاسية عالية المستوى عن طريق التعاون الوزرات الآتية: وزارة البيئة ، وزارة التنمية المحلية ، وزارة الإنتاج الحربي ، و وزارة الإستثمار. الخطوات كالآتي:

- سرعة تطبيق اللائحة التنفيذية لقانون 202 لسنة 2020 وتفعيلها بالمحليات و تطبيق الغرامات على المخالفين للقانون.
- تشجيع المقاولين على مبدأ التقليل و إعادة التدوير و المّعالجة للمّخلفات عن طريق تقديم حوافز سواء بتخفيض الضرائب أو تسهيلات لهم.
- جذب الإستثمار المحلي و الدولي لإنشاء العديد من مصانع تدوير مّخلفات البناء و الهدم لتوفير تصنيع مواد البناء من البداية و تقليل الأثر السلبي على البيئة و الإقتصاد و المّجتمع.
- قيام وزارة البيئة بالتعاون مع المركز القومي لبحوث البناء و الإسكان و الجهات الإستشارية البيئية بدراسة تحليلية دقيقة لرصد أنواع و كمية مّخلفات البناء و الهدم على مستوى مصر نظراً لغياب تلك الدراسة حالياً و لتسهيل فرصة دراسة السوق على المّستثمر.
- سرعة تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمنظومة مّخلفات البناء و الهدم شاملاً المواصفات القياسية للمواد المّعاد تدويرها.
- تحديد المسئوليات والأدوار بين الجهات المّختلفة في منظومة إدارة مّخلفات البناء و الهدم لتفادي الصدامات.
- بناءاً على دراسة كمية و أنواع مّخلفات البناء و الهدم ، يجب تحديد أنواع و أعداد الكسّارات المّناسبة لطبيعة المّخلفات في مصر.

المُرفقات – مُشكلة مَخلفات البناء و الهدم في مصر

(6) الإقتصاد الأخضر

الإقتصاد الأخضر "صديق البيئة" ويعمل على تقليل نسبة الكربون وتوفير الطاقة والانبعاثات الضارة التي تؤثر سلباً على المناخ والغلاف الجوي. بالإضافة للعمل على الحد من الوقود التقليدي وتوفير بدائل له غير ضارة. إنه إقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية. وأما على المستوى الميداني، فيمكن تعريف الإقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية.

يمثل الإقتصاد الأخضر، طوق النجاة للدول لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه البيئة. ومن هذا المنطلق تولي مصر الإقتصاد الأخضر أهمية كبرى، من خلال تنفيذ مئات المشروعات في هذا المجال. وأصدرت مصر في سبتمبر 2020 أول سندات خضراء بقيمة 750 مليون دولار لتمويل مشروعاته، ليكون لها سبق في الأمر. واعتبرتها مؤسسة ستاندر آند بورز العالمية واحدة من بين 3 إصدارات للسندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشتمل استراتيجية مصر للانتقال إلى الإقتصاد الأخضر في صميمها على الكثير من مبادئ الإقتصاد الأخضر وأهدافه المنشودة. وترمي هذه الاستراتيجية العامة إلى توسيع مدى الأهداف المحدّدة لقطاعات معيّنة، ومنها مثلاً قطاع الطاقة. ويركز آخر تقرير عن التنافسية صدر عن المجلس الوطني المصري للتنافسية على الاستراتيجيات والاستثمارات والسياسات العامة التي يمكن أن تدفع مسار التحوّل الإقتصادي الأخضر. واعتمدت حكومة مصر خطة طويلة الأجل للطاقة الريحية وحددت هدفاً يتمثل في تلبية 20 في المائة من الاحتياجات الكهربائية من مصادر للطاقة المتجددة بحلول عام 2020، تغطي الطاقة الريحية 12 في المائة منها. وفي عام 2010، تلقت مصر 1.3 بليون دولار لاستثمارها في تنمية الطاقة النظيفة عن طريق مشاريع تتعلق بالطاقة الشمسية والحرارية والريحية. وللإقتصاد الأخضر عدة فوائد كالآتي:

-الإقتصاد الأخضر يعزّز السعي إلى التخفيف من حدّة الفقر.

-الإقتصاد الأخضر ينطوي على إمكانات لاستحداث فرص عمل إضافية.

-الإقتصاد الأخضر يعزّز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة.

-الإقتصاد الأخضر يحقّق منافع بيئية.

-تحديد السياسات العامة والأهداف والمعايير خطوة أولى عملية.

-من اللازم توفير التمويل من القطاعين العام والخاص.

-استخدام الإعانات الرشيد يتيح فرصة طيّبة.

-وسائل الضرائب والتسعير يمكن أن توجد مجال نشاط تنافسيّ متكافئ.

ولكن ، الجدير بالذكر أن هناك عدة متطلبات للتحول الى الإقتصاد الأخضر كالآتي:

- مراجعة السياسات الحكومية واعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة واجراءات رفع كفاءة الطاقة.
- وضع إستراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الانظف
- خطة عمل الإدارة.

أيضاً ، رأينا عدة جهود مبذولة من أجهزة الدولة المُختلفة بخصوص هذا الملف كالآتي:

البيئة:

أولت وزارة البيئة اهتماماً كبيراً بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتخفيف الضغوط عليها، لأن حماية البيئة والموارد الطبيعية أصبحت بمثابة حماية للحياة على سطح الأرض وذلك لتأمين حق الأجيال القادمة فى تلك الموارد لجنى ثمار التنمية، وأيضا من أجل الحفاظ على الصحة العامة.

وفى إطار الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من آثار المخالفات البيئية التى تؤدى إلى الإضرار بالموارد الطبيعية تبذل الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة جهودا كبيرة للتصدي لتلك المخالفات، لتحقيق الهدف القومى الذى تسعى مصر لتحقيقه وهو التنمية المستدامة. ويعد الإقتصاد الأخضر أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن أن ينطوي على فرص متنوعة، مثل تشجيع الابتكار، وإنشاء أسواق جديدة، وإيجاد فرص عمل، والإسهام في الحد من الفقر.

على سبيل المثال تقوم الإدارة بالاشراف على المشروعات الآتية لتحقيق فرص الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

-تنفيذ برنامج قومى للترويج لتطوير المناطق الصناعية لتصبح مناطق صناعية خضراء صديقة للبيئة.

-فرض تعويضات بيئية على كل منشأة صناعية أو تجاري أو خدمية تخالف القواعد والقوانين البيئية وتسبب اضرار للبيئة.

-التنسيق مع الجهات المعنية للعمل على الاستخدام الامثل للموارد وترشيد استهلاكها.

-برنامج مشروع الإنارة بالطاقة الشمسية لبعض منشآت الوزارة - ضمن برنامج التنمية المستدامة.

الطاقة:

تخطط وزارة الكهرباء للوصول بنصيب الطاقة المتجددة إلى 20% من الطاقة المستهلكة فى مصر بحلول عام 2020، منها 12% طاقة رياح و8% طاقة مائية وشمسية.

وزارة الاستثمار تبدى اهتماماً بجدوى توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والاستغلال الإقتصادى للصحراء الغربية وجدوى الاستثمار المكثف فيها، وفى كامل الصحراء الغربية المصرية سواء بإمكانية استثمارات زراعات الوقود الحيوى، أو بتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية التى تحتاجها مصر ومعها أيضاً توفير احتياجات دول شمال افريقيا ووسط أوروبا بما سيحقق تنمية كبيرة لهذه المساحة غير المقدرة من الوطن.

تصحيح هيكل أسعار المنتجات البترولية وإعادة هيكلة قطاع الطاقة بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه.

النقل:

قامت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة المالية وبنك ناصر بتنفيذ مشروع إحلال التاكسى فى القاهرة الكبرى والذى يهدف إلى خفض 264 ألف طن من انبعاث ثانى أكسيد الكربون سنوياً فضلاً عن العائد الإقتصادى والاجتماعى لهذا المشروع.

تقوم وزارة البيئة بتنفيذ برنامج طموح لتحويل السيارات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعى بدلاً من البنزين.

قامت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بنجاح فى حظر إنتاج واستيراد الدراجات البخارية ثنائية الأشواط، واستبدالها بموتسيكلات رباعية الأشواط تحقق خفض تلوثات الهواء الصادرة عنها.

تشرع وزارة البيئة فى تنفيذ برنامج إرشادى لاستدامة نظم النقل.

تدعم الدولة نظم النقل الجماعى حيث تم إنشاء الخط الثالث لمترو الأنفاق.

إعداد مشروع قانون مشاركة القطاعين العام والخاص فى مشروعات البنية الأساسية من أجل جذب مزيد من الاستثمارات بما فى ذلك فى قطاع الطاقة بما يتيح التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

الصناعة:

تنفذ وزارة البيئة برنامجى التحكم فى التلوث الصناعى وحماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعى واللذان يشملان 120 مشروعاً للحد من التلوث الصناعى.

-تشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للمواد الطبيعية والطاقة والمياه.

-تشجيع الإنتاج الصناعى الأنظف.

-إعادة توزيع الخريطة الصناعية لمصر، وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة.

-إعادة استخدام المياه والتحكم فى الصرف الصناعى.

الزراعة:

-تحقيق الاستخدام المستدام للمواد الزراعية الطبيعية.

-التركيز على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة.

-رفع كفاءة استخدامات المياه فى الزراعة، وتحسين نظم الرى والصرف، وتعديل التركيب المحصولى لصالح الزراعات الأقل استهلاكاً للمياه.

-إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى.

التدابير المؤسسية:

-تعديل التشريعات البيئية وتطوير نظم الإدارة البيئية.

-زيادة التوجه نحو التنمية الإقتصادية الخضراء الأقل اعتماداً على الكربون.

-استكمال الإطار المؤسسى لإدارة الجهود الوطنية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية

إدراج البعد البيئى فى المشروعات التنموية.

-تبنى سياسات مالية داخلية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة، وتغليظ العقوبات الموقعة ضد الممارسات البيئية الخاطئة.

-إطلاق وزارة الاستثمار للمؤشر المصرى للمسئولية الاجتماعية للشركات ال 100 المدرجة فى البورصة متضمناً النواحى البيئية والاجتماعية التى تقوم بها الشركة وهو ما سيؤدى بصورة غير مباشرة إلى تخفيض هذه الشركات لانبعاثاتها الحرارية للتوافق مع القوانين والمعايير البيئية.

(7) دور الجامعات فى تعزيز القدرات التنافسية للشباب والتوجه نحو ريادة الأعمال

يشهد العالم منذ مطلع الألفية الثالثة الكثير من التحولات الشاملة والمتصارعة على كافة المستويات ، بفعل تأثيرات النظام العالمي الجديد وهو ما أصلح على تسميته بالعولمة ، وقد افرزت هذه التحولات العديدة من التغيرات بشكل عام والتغيرات الاقتصادية بشكل خاص ، ومن بينها التوجه نحو اقتصاديات السوق ، وسياسات التحرر الاقتصادي ، والتحول نحو اقتصاد المعرفة ، وتعزيز القدرة التنافسية ، والتوجه نحو ريادة الأعمال ، والمبادرة في إنشاء الأعمال والمشروعات ، وتعد ريادة الأعمال أو ما يعرف باسم الاقتصاد الريادي أحد التوجهات العالمية للتطور الاقتصادي باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حداً سواء .

حيث تزايد الاهتمام العالمي في الفترة الأخيرة بالدور الذي تلعبه ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأهميتها في توفير فرص العمل وفتح أسواق جديدة وتعزيز الفكر الريادي لدى الشباب ، والذي يعمل على تنمية قدرتهم على تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع هادفة وزيادة قدرتهم على إحداث التغيير وحل المشكلات ، الأمر الذي يسهم بفاعلية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ويعد هذا مطلب هام وملح تحتاجه الدولة المصرية فى بناء الجمهورية الجديدة .

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن مشاريع ريادة الأعمال تساهم بنسبة 90 % من المشروعات الاقتصادية على مستوى العالم ، وقد حققت الدول التي تبنت نموذج الاقتصاد الريادي (ريادة الأعمال) نجاحاً كبيراً استطاعت به أن تضاعف إنتاجها الإجمالي بنسب تتفاوت بين 50 % إلى70 % وتشغيل ما بين 50 % إلى 60 % من إجمالي قوة العمل بها , الأمر الذي جعل صانعي السياسات في أنحاء العالم يهتمون بفكرة تعزيز ودعم ريادة الأعمال ويضعونها على رأس جداول أعمالهم , وهذا محور هام يجب أن تتبناه وتدعمه وتزيد من حصته على أرض الواقع الدولة المصرية فى الفترة الراهنة والتى نسعى خلالها الى وضع خطط قوية لتحقيق تنمية إقتصادية شامله تعبر بالجمهورية الجديدة الى وضع إقتصادى مستقر وقوى يواجه كافة التحديات والتغيرات العالمية بثبات , ولذلك من الهام أن تتجه مساعي صناع القرار لتعزيز ودعم ريادة الأعمال من خلال نشر ثقافة ريادة الأعمال وتنمية العقلية الريادية ورفع كفاءة رواد الأعمال وتعزيز مهارتهم ومساعدتهم في إدراك واستثمار الفرص الريادية عند بناء الجمهورية الجديدة , فريادة الأعمال هي محور رئيسي للتغلب على بطالة الشباب ، حيث إنها تعمل على تحسين سبل العيش وتمكين الشباب اقتصادياً ويعد هذا مطلب هام أولته القيادة السياسية رعاية كبيرة فى السنوات الأخيرة .

ولاشك أن الشباب الجامعي من أهم الموارد البشرية التي تمتلكها المؤسسات التعليمية ، والتي يقع على عاتقها تمكينهم من المهارات الضرورية للتعايش مع القرن الحادي والعشرين ومواكبة مستجداته وتقنياته وتحدياته ، فضلاً عن المطالب المتزايدة من الدولة والمجتمع وأصحاب الأعمال الذين يريدون خريجين على مستوى عال من التأهيل بمهارات المهن المستقبلية , كما يتخذ الشباب موقع فريد في المجتمع نظراً لتنوع خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية المؤثرة ، ويزيد من أهمية تلك الشريحة المجتمعية أنهم الأكثر تأثراً خاصة في ظل التحولات التي اجتاحت العولمة ، حيث يعتبر الشباب من أهم الفئات المعنية أكثر من سواها بقضايا اكتساب المعرفة وانتاجها والتمكين والاندماج في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقتضى هذا التمكين تسليحهم بالقدرات اللازمة لتحقيق أهدافهم .

وكنتيجة طبيعية لتزايد أعداد خريجي الجامعات ، وارتفاع نسبة البطالة فيما بينهم ، فقد قامت العديد من الدول بمراجعة أنظمتها التعليمية والتدريبية لتطويرها بشكل يشجع الطلاب والشباب على العمل لحسابهم الخاص ، وتأهيلهم للقيام بهذه الدور ، واتجاههم لعمل مشروعات خاصة بدلاً من الاتجاه للعمل في القطاع العام أو الخاص ، أي التوجه نحو التربية الريادية , وفي ظل هذا الاهتمام بالتربية الريادية أصبح المجتمع اليوم مطالب بنشر ثقافة العمل الريادي في المنظومة التعليمية لا سيما في التعليم الجامعي لما له من نتائج وآثار قوية على التنمية المستدامة التى نسعى لتحقيقها منذ أن وضعت الأجندة الوطنية لرؤية مصر 2030 , وذلك بهدف إيجاد جيل من الرياديين والمبدعين في جميع المجالات يمكنهم من إيجاد الحلول غير التقليدية للمشكلات التي تقف في وجه التنمية الشاملة المستدامة . فلم يعد الدور الملقى على الجامعات في الوقت الحالي قاصراً على الحفظ والاستذكار وتلقين الطلاب المادة العلمية ، بل وجب على الجامعة توعية الطلاب وتثقيفهم نحو المهن المختلفة في المستقبل وتزويدهم بالمهارات اللازمة لإنشاء مشاريع ريادية يمكنهم من خلالها المساهمة في التنمية المجتمعية وتنمية الاقتصاد الوطني .

فمن الواضح في عالم اليوم أنه لا توجد أي حكومة بأي دولة يمكنها توفير فرص عمل لاستيعاب جميع الخريجين من مؤسسات التعليم العالي لديها ، وهو ما يعني أن هناك حاجة لإجراء تغيير جذري في طريقة تفكير الخريجين وتحويلها من عقلية " البحث عن وظيفة " إلى عقلية " خلق الوظيفة " وذلك من أجل تحقيق تطلعاتهم المستقبلية ، وعلى ضوء هذه الخلفية فكون الخريج رياديا أصبح أمراً ضرورياً وليس ترفاً بين خريجي التعليم العالي .

وترجع أهمية ريادة الأعمال إلى العديد من الاعتبارات من أهمها :

- أنها مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة ، وخلق مهارات إدارية محلية تعتمد على موارد الدولة البشرية

- تقليص حجم ومعدلات البطالة فى المجتمع وتحقيق أفضل استفادة من طاقات شبابها.

- الاستخدام الأمثل لرأس المال الوطني .

- تقليص تمركز المشاريع في المدن الرئيسة وما يترتب عليه من مشكلات سكانية وتكدس وتزاحم وغيرها.

ورغم ذلك أشارت العديد من الدراسات إلى انخفاض نسبة الرياديين الشباب ويشير ذلك إلى تفضيل العمل الوظيفي عن الريادي لاعتبارات متعددة وشائكة ، مما يتطلب العمل على زيادة وتعزيز الوعي بأهمية الريادة والمشاريع الريادية للشباب والمجتمع , كما أكدت دراسات أخرى على مسؤولية و أهمية دور الجامعات في بناء وتفعيل منظومة ريادة الأعمال كطرف استراتيجي في هذه المنظومة ، ولذلك تسعي الجامعة من خلال رسالتها لتدعيم طلابها و تشجيعهم وتنمية قدراتهم وميولهم والوصول بها إلى مستوى من الحياة يتفق مع رغباتهم لخدمة اسرهم ومجتمعهم ؛ بحيث توجد لديهم الحس الاجتماعي للتعامل مع القضايا المجتمعية لينتج بذلك الحراك المجتمعي لنشر ريادة الأعمال .

كما تعتبر التنافسية مطلباً مجتمعياً للتعايش مع متغيرات العصر وأصبحت ذات واقع متزايد الأهمية في عالم اليوم لما لها من سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، ولم تعد مقتصرة على الشركات فحسب بل إمتدت للإفراد وأصبحت حاجه ملحة كى يحظوا بفرص العمل المناسبة ولمشاركة مجتمعاتهم فى التقدم العلمى، فضلاً عن أنها أحد العوامل المهمة في إيجاد بيئة ذات جودة عالية تحقق مستويات عالية من الانجاز , فالقدرات التنافسية تحقق التميز من خلال استغلال الطاقات الفكرية والعقلية للأفراد وتدعيم الإمكانات البشرية والمساعده على استخدام وتطوير المهارات , كما أنها مدخل للتعايش والتكيف

والنجاح والقدرة على تحقيق الاتصال بالآخرين، فامتلاك الفرد للقدرات التنافسية يساعده على مواجهة المتغيرات والتحديات التي يتسم بها هذا العصر ، وفي الوقت نفسه يتمكن من أداء الأعمال المطلوبة منه على أكمل وجه .

ولاشك أن الشباب الجامعى من أهم الموارد البشرية التى تمتلكها المؤسسات التعليمية ، والتى يقع على عاتقها تمكينهم من المهارات الضرورية للتعايش مع القرن الحادى والعشرين ومواكبة مستجداته وتقنياته وتحدياته ، فضلاً عن المطالب المتزايده من الدولة والمجتمع وأصحاب الأعمال الذين يريدون خريجين على مستوى عالٍ من التأهيل بمهارات المهن المستقبلية فالشباب على وجه الخصوص إذا أحسن إعدادهم وتوجيههم والاستفادة منهم سوف يمثلون الطاقة الهائلة والقوى المحركة التي يمكنها أن تنهض بالدولة المصرية , ولا يمكننا أن ننكر الإهتمام البالغ الذى أولته القيادة السياسية بهذه الشريح وتوجهات الدولة لتحقيق الاستفادة القصوى من طاقات ومهارات وقدرات الشباب , وأعطتهم كذلك فرص حقيقية ومنصفة لإثبات ذاتهم على أرض الواقع فى كافة الأجهزة التشريعية والتنفيذية والحصول على حصة كبيرة من مسئولية بناء الدولة ورسم خطط التنمية خلال السنوات القادمة لبناء الجمهورية الجديدة , كما يتخذ الشباب موقع فريد فى المجتمع نظراً لتنوع خصائصه الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية المؤثرة التى التفتت لها القيادة السياسية وقررت استغلالها وتنميتها ، ويزيد من أهمية تلك الشريحة المجتمعية أنهم الأكثر تأثراً خاصة فى ظل التحولات التى اجتاحت العولمة , حيث يعتبر الشباب من أهم الفئات المعنية أكثر من سواها بقضايا إكتساب المعرفة وانتاجها والتمكين والإندماج فى عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويقتضى هذا التمكين تسليحهم بالقدرات اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع لبناء الدولة المصرية كما نطمح .

كذلك ألقت بعض الدراسات الضوء على أهمية إكتساب الشباب للقدرات التنافسية المختلفة باعتبارها أهم القوى المحركة للسلوك ووسيلة فعالة فى مواجهة صعوبات الحياة المستقبلية ، فقد أشارت تلك الدراسات لأهمية أن يتمتع الشباب بالمرونة في التفكير ، والقدرة الفائقة على التكيف مع المواقف واتخاذ القرارات على أسس علمية ، والقدرة على التحول من مهنة لأخرى وأن يكونوا على مستوى عال من التدريب ، كما أن إدارة وتطوير الذات تساعد الفرد على إدارة أفكاره ومشاعره وتوجيه طاقاته نحو تحقيق الأهداف، كذلك كلما قلت قدرة الشباب على اتخاذ القرارات كلما قلت قدرتهم على تحمل المسئوليات، وفى ضوء ذلك من الهام عند بناء الجمهورية الجديدة العمل على ضرورة إكساب الشباب مهارات التفكير وحل المشكلات والعمل الجماعى والذاتى وغيرها من المهارات التى تزيد من قدراتهم التنافسية وتكسبهم المزيد من المهارات كوسيلة مهمة فى تمكينهم للعيش باستقلالية والحصول على فرص عمل وحياة كريمة, **ويمكن وضع تصور مقترح لتصنيف تلك القدرات التنافسية للشباب الجامعى فى التالى :**

أولاً : القدرات التنافسية الأكاديمية مثل القدرة على البحث العلمى .

ثانياً : القدرات التنافسية الشخصية والجماعية مثل العمل التعاونى والجماعى.

ثالثاً : القدرات التنافسية المدنية مثل المشاركة المجتمعية .

وإنطلاقاً من الدور الهام والفاعل للشباب وإيماناً بطاقاتهم ودورهم الذى أظهرت القيادة السياسية قناعة حقيقية به خلال السنوات الماضية , وإيمانا بأهمية المرحلة الجامعية التى تعد الشباب للحياة المستقبلية ومتطلبات سوق العمل ويكتسبون من خلالها العديد من المهارات والقدرات التى يجب أن تؤهلهم للنزول بقوة وثقة الى سوق العمل , وفى ضوء حاجة الدولة المصرية لتبنى ونشر ثقافة ريادة الأعمال نوصى بما يلى :

- وضع استراتيجيات حقيقية على أرض الواقع للعمل على تعزيز القدرات التنافسية للشباب الجامعى وتنميتها والحرص على أن يكون الخريج يمتلك الحد الأدنى من تلك القدرات , كذلك إدراج مفاهيم إدارة المعرفة الرقمية ضمن المناهج التعليمية المعنية بإدارة الموارد البشرية بالكليات المختلفة لتنمية الوعي الإداري للشباب الجامعى بأهمية إدارة المعرفة الرقمية كفكر إدارى جديد خاصة فى ظل التوجه الحالى للمجتمع نحو التحول الرقمى.
- عقد بروتوكلات تعاون بين وزارة التعليم العالى والاتصالات لإنشاء مراكز رقمية فى كل جامعه لتدريب الشباب الجامعى على ممارسات إدارة المعرفة الرقمية لإعداد كوادر متخصصة فى مجال التكنولوجيا الرقمية بما ينعكس إيجابياً على قدراتهم التنافسية وتأهلهم المناسب لسوق العمل.
- عقد ندوات ومحاضرات تثقيفية للشباب الجامعى لحثهم على ضرورة استغلال الثروات الفكرية والأفكار الإبداعية الكامنة في عقولهم ، ودفعهم لوضع رؤية واضحة وتخطيط جيد لحياتهم المستقبلية.
- تفعيل دور الجامعات ومراكز التطوير الوظيفى بها فى نشر ثقافة ريادة الأعمال بين طلابها , وتوفير قنوات إتصال من خلالها مع أصحاب الأعمال والشركات , وذلك من خلال منتديات التوظيف التى يمكن تنظيمها بشكل دورى والمؤتمرات وغيرها .
- تبني وسائل الإعلام المختلفة لمفاهيم ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الريادى كمدخل للتطوير وفتح مجالات للعمل أمام الشباب والسعى نحو تحسين الأداء الفردى والجماعى داخل مؤسسات المجتمع المختلفة لمواجهة التحديات المعاصرة.
- حرص القائمين بالتدريس فى الجامعات على تشجيع الطلاب على الإبداع والابتكار من خلال المشاريع البحثية والتركيز على التكليفات الجماعيه والعمل كفريق بدلاً من الاعتماد على العمل الفردى , وإدراج ذلك فى خطط التدريس وتوصيفات المقررات وأهداف العملية التعليمية .
- تخصيص الدعم الكافى لشباب الجامعات من قبل مؤسسات التعليم العالى فى تقديم دورات مجانية خاصة بتنمية قدراتهم التنافسية بشكل عام وكذلك الدورات التخصصية كل حسب مجاله مما يساعد الشباب على تعزيز القدرات التنافسية والتاهيل المناسب لسوق العمل.

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل بخصوص الزيادة السكانية للمشاركة في الحوار الوطني

تعريف الزيادة السكانية

يحدث الاكتظاظ السكاني البشري عندما يتجاوز عدد السكان البشريين في موقع جغرافي معين القدرة الاستيعابية للمكان

ويمكن النظر إلى الزيادة السكانية من منظور طويل الأجل على أنها توجد وتحدث عندما لا يمكن الحفاظ على عدد السكان بالمستوى المقبول بالنظر إلى للموارد غير المتجددة في نفس المنطقة أو في ضوء تدهور قدرة البيئة على تقديم الدعم لهؤلاء السكان، ويشير مصطلح الزيادة السكانية البشرية أيضًا إلى العلاقة بين جميع البشر وبيئتهم.

أسباب الزيادة السكانية في مصر

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة السكانية في مصر كالتالي:

(١) زيادة عدد المواليد مع تحسن الحالة الطبية في مصر.

(٢) العادات والتقاليد التي تؤيد الزواج المبكر في الدولة.

(٣) عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة من قبل الزوجين.

(٤) تفضيل إنجاب الذكور، والإنجاب المباشر بعد الزواج.

(٥) عدم الاكتفاء بطفلين فقط، فما زالت ثقافة الإنجاب التي تكونت عبر أزمنة طويلة في المجتمع المصري مرتبطة بالعزوة والسند .

أثر الزيادة السكانية في مصر على الفرد والمجتمع

- انتشار ظاهرة البطالة لعدم تساوي عدد الوظائف مع عدد الراغبين بالعمل.
- تتمثل الآثار الاقتصادية للزيادة السكانية في زيادة الاستهلاك لدى الأفراد. زيادة نفقات الدولة على قطاع الخدمات، مما يشكل عبئًا أكبر عليها.
- ارتفاع أسعار الوحدات السكنية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية.
- انخفاض نسبة الأجور في القطاعين العام والخاص.
- انهيار المرافق العامة بسبب الضغط الكبير الواقع عليها.
- زيادة المخصصات العامة للإنفاق على الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والمواصلات والإسكان والحماية الاجتماعية والأمن، وذلك على حساب مخصصات الإنفاق الرأسمالي على المشروعات التنموية بقطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة التحولية.
- صعوبة رعاية الأبناء، وانخفاض المستوى المعيشي للأسرة عمومًا، وظهور مشكلة عمالة الأطفال، وكثرة الخلافات الأسرية، وضعف الرقابة الأسرية نتيجة انشغال الوالدين، وزيادة الضغط النفسي والعصبي على الوالدين، مما يؤثر على الأطفال في نهاية المطاف.

مخاطر استمرار النمو السكاني المتزايد على الأفراد

- صعوبة وصول الافراد إلى الخدمات والإمكانات اللازمة بسهولة.
- انعدام الدخل المناسب، وهكذا تستمر الدائرة المفرغة من تكرار مرات الحمل والإنجاب.
- توريث الأبناء الفقر والحرمان، مما يولد لديهم عمليات العزلة ومشاكل نفسية واجتماعية.
- ارتفاع عدد السكان في المناطق العشوائية والمناطق شبه الحضرية إلى ما يقارب ٥٠٪، وهو ما يمثل عبئًا وخطرًا قائمًا ومتجددًا لاكتظاظهم في تجمعات أكثرها عشوائية مزدحمة بأعداد غفيرة

ارتفاع نسب الطلاق في مصر

ترتفع معدلات الطلاق في مصر إلي حد ا أصبح ظاهرة متفشية وصلت معدلات إلي الذروة في مجتمع عرف قديماً بترابطة وقوتة؛ وقد يكون هذا مؤشراً علي أن المال بدأ يتفوق علي قيمة الأنسان في المجتمعات الحديثة ، حيث حولت المادة قداسة الزواج إلي مجرد عقد يتفق فيه طرفاه علي الطلاق والترتيبات اللاحقه بدلا من التوافق حول اسلوب الحياه والتفاهم .

مع تزايد وتنوع حالات الطلاق في مصر ،يتم طرح الكثير من التساؤلات حول اسباب تلك الظاهرة ،خاصة بعد صدور تقرير من الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء يكشف أن حالات الطلاق وصلت إلي حوالي213 ألف حالة عام 2020 بواقع حالة كل دقيقتين . حيث سجلت أعلي نسبة طلاق في الفئة العمرية من 30 إلي 35 سنه حيث بلغ عدد الوثائق46094وثيقة بنسبه 20,4 في المائة،حيث كشف من خلاله إرتفاع نسب الطلاق بشكل غير مسبوق في الآونة الاخيرة .

وذلك لأسباب مختلفه من ابرزها :

1. سوء الاختيار بين الطرفين وعدم التوائم
2. الحاله الاقتصادية
3. تدخل الأهل في حياة أولادهم
4. العلاقة الجنسية
5. وجود الانترنت وبعض البرامج التليفزنية التي تشجع علي التعامل الغير لأنق بين الزوجين
6. عدم وجود برامج تأهيل للمقبلين علي الزواج
7. الانجاب غير المنظم
8. تعدد الزوجات
9. عدم القدره علي تحمل المسؤلية
10. إظهار الجوانب الإيجابية فقط أثناء فترة الخطوبة
11. عدم وجود تقارب فكري وإجتماعي ومادي بين الطرفين
12. الادمان
13. عدم الإلتزام بالقيم الدينية

أثر الطلاق علي المجتمع

من خلال الأبحاث العلميه تم التوصل إلي الآثار السلبية التي يتركها الطلاق علي الأبناء ومنها:-
قلة الإرتباط العاطفي بين الأبناء والاباء ،وهو ما يودي إلي الشعور بالحرمان الدائم لدى الأبناء
يفقد الأبناء الإنضباط نتيجة للتغيرات والضغوطات المصاحبه للحياة الجديدة بعد الطلاق
يتزايد ظهور الخطوره فيما يخص الصحة العقلية للأبناء ؛حيث قد يعانون من مشكلات نفسية ، وهو ما قد يؤدي إلي تزايد فرص بالإكتئاب .

ولذلك نطرح المقترحات الممكنة

1. إنشاء مراكز تدريبية في المدن والقري لتاهيل الشباب المقبلين علي الزواج
2. تخصيص قنوات إعلامية هادفة تهتم بقضايا الاسره
3. عقد الزواج يكتب بشروط معينة يضمن جياة مستقرة
4. الإهتمام بالمؤسسة التعليمية بهذا المو ضوع لنشر الوعي واهمية ترابط الاسرة
5. تشديد الرقابة علي الإلتزام بتوقيع الكشف الطبي وإضافة الكشف النفسي وتحليل المخدرات للمقبلين علي الزواج
6. توعيه الأهل الإبناء من الصغر لتعليمهم إن الحياة مشاركة ومسؤلية
7. إدراج برامج توعية بأهميه الأسرة بالمؤسسات الدينية متمثلة في المساجد والكنائس

آليات التنفيذ

1. المركز القومي للمرآة والمجلس القومي للطفولة والامومة
2. الهيئة الوطنية للإعلام بالتعاون مع مؤسسات الدولة المعنية
3. وزارة العدل
4. وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي
5. وزارة الصحة
6. حملت توعية من قبل منظمات المجتمع المدني
7. مشيخة الازهر والكاتدرائية

مقدمه :

أولا : مفهوم الطلاق (تعريفه – أنواعه – حكمه)

ثانيا : أسباب الطلاق

ثالثاً : الآثار التربوية والإجتماعية والمادية المترتبة على الطلاق

رابعاً : مقترحات لعلاج مشكلة الطلاق والحد من إنتشاره خاتمة

ظاهرة إرتفاع معدلات الطلاق في مصر

الأسباب – مقترحات العلاج

مقدمه :

يعد الطلاق أحد أخطر الظواهر المعقدة التي لا يمتد أثرها السلبي ليشمل الأسرة فقط – وخاصة الأطفال لما يتعرضون له من ضغوط وإضطرابات نفسية – بل ويهدد المجتمع برمته ، إذ ينبثق عن الطلاق مشكلات اجتماعية اكثر خطورة كالإدمان والإنحراف .

وقد شهدت السنوات الأخيرة تفاقماً الظاهرة إرتفاع معدلات الطلاق في مصر ، وهي أمر غير مألوف على المجتمع المصري المعروف بتدينه وتسامحه وحرصه على تماسك الأسرة واستقرارها ، وبينما يسجل الريف نسباً أعلى من الحضر فيما يتعلق بالزواج نجده يسجل نسباً الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الى وجود ٢٤ حالة طلاق مقابل كل ١٠٠ حالة زواج يومياً في مصر ، كما تشير إلى أن عام ٢٠٢٠ بلغت حالات الطلاق في مصر ٢٢,٦٥٥ حالة طلاق .

ولبحث كيفية علاج المشكلة يتبقي التعرف على أسباب وقوع الطلاق ، ودراسة الاثار التربوية والاجتماعية والنفسية والمترتبة على كل من المطلق والمطلقة والأطفال بل وعلى المجتمع كله ، على الإرشادات الواجب إتباعها لتجنب الطلاق بما يسمح باستعادة العلاقة الزوجية السليمة من جديد ، للوصول الى مقترحات العلاج للحد من انتشار الطلاق .

أولا : مفهوم الطلاق " تعريفه ، أنواعه ، حكمه "

الطلاق هو حل رباط الزوجية وانهاء العلاقة التي تربط بين الزوجين وتحريرهما عاطفياً وروحياً بهدف ارضائها للوصول الى الاستقرار النفسي والسعادة الداخلية ، وهي خطوة نهائية يتم اللجوء اليها عند فشل العلاقة وعدم تحقيق الهدف المرجو منها بغض النظر عن الأسباب المؤدية اليه ، وبعد القيام بمحاولات لاعادة التوازن منها بغض النظر عن الأسباب المؤدية إليه ، وبعد القيام بمحاولات لإعادة التوازن والإستقرار لتحقيق الإنسجام الزوجي من جديد للحفاظ على الإسرة ، وتتيح كافة الديانات والمذاهب الطلاق ما عدا المذاهب الكاثوليكي في الديانة المسيحية وان كانت الدول ذات الفعالية الكاثوليكية قد أتاحت مؤخراً .

تعريف الطلاق :

الطلاق لغة : هو التحرر من الشئ والتحلل منه ، وجمعه اطلاق من الفعل " طلق " فيقال طلق المسجون ، أي تحرر من القيد ، وطلقت المرأة من زوجها ، اي تحللت منه وخرجت من عصمته .

والطلاق اصطلاحاً : هو إزالة عقد النكاح بلفظ مخصوص أو بكل لفظ يدل عليه والأصل فيه أن يكون بيد الزوج وحده أي انه قطع النكاح بإرادة الزوج ويصح ان ينيب غيره بالطلاق ، كما تحدث الفرقة بين الزوجين بالخلع بناء على طلب الزوجة أو وليها .

وأنواع الطلاق :

أ. الطلاق الرجعي الذي يجوز فيه للزوج مراجعة الزوجة خلال فترة العدة بعد الطلقة الاولى والثانية ودون عقد جديد .

ب. الطلاق البائن " بينونة صغرى " والذي يقع بعد انتهاء عدة الطلقة الاولى او الطلقة الثانية ويكون الرجوع فيه بعقد جديد .

ج. الطلاق البائن " بينونة كبرى " والذي يقع بعد انتهاء عدة الطلقة الثالثة ولا يحل للزوج مراجعة زوجته الا بعد مضي فترة العدة وزواجها برجل غيره وانفصالهما عنه بموته أو حدوث طلاق ثم انقضاء عدتها منه ، فإن حصل كل هذا وآراد الزوج الأول الرجوع اليها أمكن له ذلك بعقد جديد .

حكمه :

شرع الإسلام الطلاق ، ولكن جعله في أضيق الحدود لعظم الأمر الجلل حتى لا يستسهله الناس ، فأباحه مع إستحالة العشرة بين الزوجين والتي لا يمكن معها إستقامة الحياة الزوجية والتي لها قدسية خاصة ولها احترامها الشديد فهي الميثاق الغليظ " وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا "

وقد أجمع علماء المسلمين على مشروعية الطلاق في القرآن والسنة ، ويختلف حكمه بحسب حالة وقوعه فقد يكون حراماً أو مباحاً أو مكروها أو واجباً أو مندوباً .

التحـريم : قـد يكـون الطـلاق محرمـا ان كـان بـدعيا وذلـك فـي حالـة طـلاق الرجل لزوجه وهي حائض .

الكراهـة : ويكـون مكروهـاً إن كـان دون حاجـة إلـى وقـوع الطـلاق فـي حالـة استقرار الحياة الزوجية وعدم وجود ما يعكر صفوها .

الإباحة : في حالة الحاجة اليه كإساءة الخلق أو إساءة المعاشرة

الوجـوب : فـي حالـة الشـقاق والنـزاع المسـتحكم بـين الـزوجين واصـبح الطـلاق هو الطريق الوحيد لانهاء النزاع .

النـدب : يكـون الطـلاق منـدوبا فـي حالـة الشـقاق بـين الـزوجين وفـي حالـة عدم عفة المرأة أو طلب المرأة الخلع للضرر الواقع عليها .

وحـرص الإسـلام علـى الاسـرة الـى ابعـد حـد حيـث قـال تعـالى " وَإِنْ خِفْتُمْ شِـقَاقَ بَيْنِهِمَـا فَـابْعَثُوا حَكَمًـا مِـنْ أَهْلِـهِ وَحَكَمًـا مِـنْ أَهْلِهَـا إِنْ يُرِيـدَا إِصْـلَاحًا يُوَفِّـقِ اللَّـهُ بَيْنَهُمَا " [1]

وفـي الديانـة المسـيحية لا يجـوز الطـلاق إلا لعلـة الزنـا وفقـا لمـا ورد فـي انجيـل متـى الايـة ٣١-٣٢ " وقيـل مـن طلـق امراتـه فليعطهـا كتـاب طـلاق وأمـا انـا فـأقول لكـم إن مـن خلـق امراتـه الا لعلـة الزنـا يجعلهـا تزنـي ومـن يتـزوج مطلقـة فإنـه يزني "

[1] سورة النساء آية٣٥

وقد ظلت القوانين الغربية تمنع الطلاق إلا مع بداية فصل الدين عن الدولة واستحداث الزواج المدني وعليه بدأت الدول ذات الغالبية الكاثوليكية في القرن العشرين بتشريع الطلاق قانوناً وأولى هذه الدول إيطاليا عام١٩٧٠ وآخرها مالطة عام ٢٠١١ ولم يتبقى سوى الفلبين والفاتيكان التي تمنعان الطلاق.

كما أن الطلاق مسموح به في اليهودية شريطة ان يعطي الزوج وثيقة طلاق الزوجية ويحق للزوجة ان تطلب الطلاق في حالة تأذيها جسدياً أو نفسياً وتجدر الإشارة إلى أن الزواج له مكانة هامة في اليهودية فبدونه لا يعد الإنسان كاملاً وفقا للعقيدة .

ثانياً : اسباب الطلاق

هناك أسباب عديدة للطلاق يصعب حصرها فمنها الاقتصادية ومنها الاجتماعية والصحية والثقافية ومنها ما يعود الى عدم وجود الوازع الديني لدى الزوجين أو أحدهما ، ومنها ما يتعلق بالسلبيات في السمات الشخصية للشريك ومنها ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة والمتمثلة في الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي ومحاكاة الغرب في الافكار الغربية والشاذة وقبل استعراض الاسباب المتعددة المتخصصين في الطب النفسي والذين يفرقون بين اسباب الطلاق ما قبل الزواج واسباب الطلاق بعد الزواج حيث يرون أن العلاقة قبل الزواج تمر بثلاثة مراحل هي :

- التعلق (تعلق كل شخص بالآخر)

- الاستكشاف (استكشاف الحبيب او الحبيبة لمزايا وعيوب شريكه)
- التكيف (الاستمتاع بالمزايا ومحاولة مسايرة العيوب)

ومن الواضح أنه إذا تم الاقدام على الزواج رغم عدم الشعور بالتكيف أو عدم الاستكشاف الجيد فإن ذلك معناه وجود فرصة للطلاق بعدالزواج ويقع الطلاق في حالة عدم توفر الاركان الخمسة في الزواج وهي :

- الركن الروحي (تناسق روحاني وهو البعد الديني ونوع التدين)
- الركن العاطفي (الحب المتبادل)
- الركن النفسي (سمات الشخصية ووجود قبول وتناسق من عدمه)
- الركن الجسدي (هل الجسد مقبولا ام لا)
- الركن الاجتماعي (التكافؤ الاجتماعي والمعرفي)

وفيما يلي أسباب الطلاق

الاسباب الاقتصادية :

- سيطرة المال على قيمة الانسان في المجتمعات الحديثة ، حيث حولت المادة قداسة الزواج الى مجرد عقد يتفق فيه الطرفان على الطلاق والترتيبات اللاحقة بدلا من التوافق حول أسلوب الحياة والتفاهم .
- عدم وجود تقارب في المستوى المادي ومستوى المعيشة .
- عدم الاستقلال المادي للزوج مما يعطي الفرصة للتدخل في الحياة الزوجية .

- عمل المرأة ومساهمتها في مصروف المنزل الأمر الذي غير بدوره من الأدوار التقليدية بين الزوجين ، ويزيد الأمر سوءاً في حالة إذا ما زاد دخل المرأة عن الرجل ، أو إذا ما فقد الرجل عمله لأي سبب وأصبحت المرأة هي مصدر الدخل أو إذا رفضت المرأة مساعدة زوجها في مصاريف المنزل باعتباره المكلف بالانفاق دون النظر الى حجم الاعباء وموافقته على خروجها للعمل .
- تزايد مطالبة النساء بالاستقلال المادي .
- إرتفاع أعباء الزواج حيث يلجأ الزوجان الى الاستدانة كوسيلة الى اكمال الزواج ينتهي الأمر الى تراكم الديون والعجز عن السداد مما يؤدي الى صعوبة استمرار الحياة والانفصال .
- البخل والتقصير المادي لدى الرجال .
- الغلاء الذي يؤدي الى العز عن سد المتطلبات الاساسية للأسرة .
- تواكل الزوج وعدم تحمله مسئوليات اعباء الحياة وخاصة مع الزوجة العاملة .

الأسباب الاجتماعية والثقافية :

- غياب التكافؤ الاجتماعي والثقافي والفكري وعدم وجود توافق في الميول والاتجاهات والمستوى ا لتعليمي .
- غياب الوعي حول أمور الحياة الزوجية ، وعدم ادراك المقبلين على الزواج للمعني الحقيقي للزواج .

- البطالة أو فقد العمل .
- عدم التفاهم قبل الزواج في موضوعات جوهرية مثل عمل الزوجة وعلاقاتها وتأجيل الموضوعات دون حسم الى ما بعد الزواج .
- إجبار الابناء على الزواج من الأقارب وخاصة في الريف أو الصعيد وفقا للتقاليد الموروثة .
- العنوسة والتي تعد أحد الأسباب التي تجعل الفتاة تتسرع في الموافقة على الزواج من أول فرصة تأتي بعد طول إنتظار دون النظر إذا كان الشريك مناسب أم لا خشبة إهدار المزيد من الوقت .
- الزواج في سن مبكر .
- زواج القاصرات من رجال مسنين للتخلص من الفقر .
- عدم وجود نظام العائلات الذي يوفر التربية الصحيحة للابناء ويرسخ لقيمة الاسرة .
- هجر الزوج أو الزوجة لمسكن الزوجية والتوجه الى سكن العائلة والمساعدة الخاطئة من الأهالي على استمرار الهجر .
- إقدام الرجل على زيجة ثانية دون أخذ موافقة الزوجة .
- الضرب والعنف ضد النساء .

أسباب صحية ونفسية وشخصية :

- عدم الحرص على اجراء الفحوصات الطبية اللازمة قبل الزواج رغم ماله من اهمية قصوى سواء على صعيد التأكد من وجود فرص

للانجاب من عدمه أو صعيد التعرف على الصحة العامة للمقبلين على الزواج وخلوهم من الأمراض .

- الإدمان وهو ما يسبب الكثير من المشكلات في العلاقات الزوجية .
- إكتشاف وجود أمراض خطيرة لدى أحد الزوجين يصعب معه استمرار الحياة الزوجية وبالتالي تفكير الطرق الثاني في الطلاق وخاصة اذا ما كانت الأمراض معدية او امراض لا ينتظر الشفاء منها .
- عدم التوافق في العلاقة الحميمة وما لها من آثار نفسية خطيرة .
- إنتظار الأجيال الجديدة الى التوازن الانفعالي القدرة على تحمل مسئوليات الحياة .
- الخيانة الزوجية .
- غياب الحوار التفاهم بين الزوجين .
- عدم عفة المرأة .
- الشذوذ .
- الغيرة الشديدة والعصبية الزائدة والتي قد تتسبب في هدم المنزل .
- الحرص على التجميل خلال فترة الخطوبة امام الشريك واخفاء الجوانب السلبية والتي تظهر حقيقتها بعد الزواج فتسارع الى الانفصال .
- التسرع في اختيار شريك الحياة دون دراسة سمات الشخصية التي ستعيش فيها وهو ما يدخل في اطار سوء الاختيار .
- رفض الزوجة الانتقال الى بلد دعمل الزوج وتأخر عودة الزوج وتركه للزوجة لفترات طويلة .

- عدم الحفاظ على الطهارة والنظافة الشخصية الامر الذي ينفر الطرف الثاني .
- عدم وجود ثقافة جنسية لدى الازواج يساعدهم على كسر الملل لتجديد الحياة الزوجية وبث روح السعادة .
- عدم القدرة على ادارة الازمات .

أسباب دينية :

- عدم وجود الوازع الديني الذي يحمي الأسرة ويحافظ على استمرار الحياة القدسية التي وصفها الله تعالى في كتابه العزيز بالميثاق الغليظ.
- الجهل بحكمة الله تعالى في جعل الزواج مودة ورحمة .
- الجهل باحكام الشريعة فيما يتعلق بأحكام الطلاق وآدابه .
- عدم الامتثال الى نواهي الدين .
- إفشاء أي من الزوجين لاسرار الحياة الزوجية وهو ما يعد حرام شرعاً .
- الإلحاد .
- عدم الإمتثال لأوامر الدين بادخال حكم من اهم الزوج وحكم من اهلها بهدف الإصلاح نتيجة لرفض الزوجين للنصح وللسلطة الأبوية واستمرارها في الضاد وعدم الاعتراف بالخطأ .
- عدم تحلي الزوجين أو أحدهما بالصبر .

أسباب تتعلق بالإستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي :

- متابعة المواقع الاباحية .

- الخيانة عبر الانترنت .
- غياب الحوار والتواصل بين الزوجين نتيجة الجلوس لفترات طويلة على الانترنت ، وتكوين كل منهما لصداقات مختلفة مما يجعل كل منهما يعيش في جزيرة منعزلة مع عالم افتراضي وله أسراره الخاصة ، وهو ما يجعل الطرفين غرباء عن بعضهما البعض ويساهم في طلب الطلاق .

تأييد أفكار شاذة نتيجة محاكاة الغرب بشكل أعمى منها :

- طلب الزوجة الطلاق كنوع من التغيير فقط او لتغيير العلاقة من زوجين الى صديقين .
- تقليد الاصدقاء في الطلاق مثلهم .
- تنظيم احتفالات طلاق كبداية لعصر الحرية .
- الرغبة في زواج الفتيات طمعا في الانجاب فقط لاشباع غريزة الامومة وليس للاحتفاظ بالزوج أو تكوين اسرة وبمجرد الانجاب تطلب الطلاق لتتفرغ لتربية الطفل وتعيش بحريتها .

ثالثاً : الاثار التربوية والاجتماعية والمادية المترتبة على الطلاق :

١. الاثار المترتبة للطلاق على المرأة المطلقة :

- العجز المالي وانخفاض مستوى المعيشة لاسيما اذا لم يكن لها عائل آخر أو مورد رزق آخر لتعيش فيه حياة شريفة كريمة بعيدا عن المنزلقات الاخلاقية .

- سيطرة الهموم والخوف من المستقبل ، والبحث عن عمل ، أو العودة للدراسة او التعلم في محاولة لتحسين الظروف المعيشية .
- العودة الى بيت الاسرة مما يشكل عبئاً إضافيا على الزوجين .
- قلة فرص الزواج مرة أخرى لاعتبارات اجتماعية متوارثة .
- النظرة المجتمعية السيئة كمطلقة وهو ما يجعلها عرضة لاطماع واتهام الناس لها فضلا عن النظرة السلبية التي تقوم على الشك والريبة في تصرفاتها مما يجعلها تشعر بالذنب والفشل العاطفي والجنس وخيبة الامر الذي يؤخر تكيفها مع الواقع الجديد .

٢. الاثار المترتبة للطلاق على الرجل المطلق :

- الضرر المادي نتيجة كثرة تبعات الطلاق المالية كمؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة حضانة الاولاد ، يضاف اليها الاموال المطلوبة الى الزواج الثاني إذا كان يفكر في الزواج مرة أخرى .
- الاصابة بالاكتئاب والانعزال عن الناس .
- تولد الشك تجاه جنس النساء .

٣. الاثار المترتبة للطلاق على الاطفال :

الطفل مثل الاسفنجة التي تمتص اي سلوك او تصرف يصدر من افراد الاسرة ولذا فالاطفال هم الضحايا الحقيقيين من الطلاق حيث يتعرضون للشحن والضغط النفسي مما يسبب لديهم الاضطرابات النفسية وقد يساهم عدم خضوعهم لرقابة واشراف الوالدين وعدم استقرار

الاسرة الى مصاحبتهم لاصحاب السوء ومحاولتهم الخروج من هذا العالم الملئ بالصراعات الى عالم آخر جديد الى الشارع ، ومن هنا يأتي :

- التسرب من المدارس .
- الانحراف في السلوك .
- ضعف الثقة في النفس وعدم القدرة على التطور الفكري .
- اللجوء الى التشرد او الادمان .

٤. الاثار المترتبة للطلاق على المجتمع :

- زرع الكراهية والنزاع والمشاجرة بين افراد المجتمع خاصة إذا خرج الطلاق عن حدود الدين وذهب الى قاعات المحاكم حيث رغبة كل محامي في هزيمة خصمة ولو بطرق غير شرعية ، أو باختلاف الاكاذيب .
- الهموم التي تنهال على الرجل المطلق قد تجره الى تصرفات تضر بمصلحة العمل وبالتالي بمصلحة المجتمع .
- تعرض الاطفال للأضطرابات النفسية يجعلهم فريسة سهلة للوقوع في الادمان او الانحراف مما يؤدي الى زعزعة الأمن وزيادة معدل الانحراف وزيادة جرائم الأحداث .

رابعاً : مقترحات لعلاج مشكلة الطلاق والحد من انتشاره :

- تضمين المناهج الدراسية مواداً تتعلق بتماسك الاسرة وواجباتها ورسالتها مع التركيز على الاحترام المتبادل بين الزوجين ومكانة الاب والام ودور الابناء ، بما يتناسب مع كل مرحلة عمرية وحتى المرحلة الجامعية .
- اهتمام وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بتثقيف المقبلين على الزواج حول واجبات الزوجين وحقوقهما .
- عقد الندوات والحوارات للمقبلين على الزواج لتعريفهم بأهمية وقدسية الحياة الزوجية ودور الاسرة في تربية الاولاد على ان يتضمن هذه الندوات برامج توعوية وتأهيلية للوقوف على أهم نقاط الضعف الموجودة بين الزوجين للقضاء عليها وتعلم كيفية ادارة الازمات وتحمل المسئوليات .
- إلزامية حصول المقلين على الزواج للدورات التثقيفية قبل الزواج.
- إجراء تعديل على قانون الاسرة بحيث لا يشجع على الطلاق ووضع قيود معينة سواء أكانت مجتمعية او قانونية لحماية الاسرة من خطر سرعة اتخاذ قرار الطلاق .
- بلورة أراء المتخصصين من مراكز الاستشارات الزوجية والقضاة في سن تشريعات تحد من ارتفاع نسب الطلاق .
- دعم الحكومة للازواج الشباب وخاصة فيما يتعلق بخفض تكاليف الزواج ورفع المعاناة من على كاهلهم ومساعدتهم على تحمل وتجاوز الاعباء .

- الزامية الخضوع للكشف الصحي للمقبلين على الزواج لاكتشاف الامراض ان وجدت لتلافي وقوع الطلاق في المستقبل .
- تجريم زواج القاصرين والقاصرات .
- تشكيل قوافل من الازهر والكنيسة ووزارة التعليم العالي والتضامن الاجتماعي وكافة الجهات المتخصصة للقيام بزيارات ميدانية الى الشباب في الجامعات بشكل دوري لتوعيتهم بأهمية دور الاسرة في بناء المجتمع ودور كل من الزوج والزوجة في الحفاظ على الكيان الجديد وتربية الاولاد ، وتبصيرهم بمدى المسئوليات والاعباء التي سيواجهونها وكيفية التغلب عليها .
- إتخاذ قرار مجتمعي بالغاء الموروثات السلبية فيما يتعلق بالمغالاة في المهر واقامة حفلات الزفاف مما يثقل كاهل الاسر ويصعب الحياة أمام المقبلين على الزواج .
- إقامة صندوق لدعم الزواج والحفاظ على الاسرة لمساندة المتزوجين وعدم اللجوء الى الطلاق ، وفتح التبرع امام رجال الاعمال كباب خير يصب في نهاية المطاف في صالح صحة بناء المجتمع .

خاتمة :

الطلاق ظاهرة معقدة تتعدد أسبابه وتنوع آثاره السلبية ورغم هذا فإن تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص وجهود المعنية يمكن الحفاظ على الاسرة التي هي عماد المجتمع ومستقبله والحد من المشكلات الناتجة عن الطلاق .